منظمة
العمل
الدولية
جنيف

التنظيم والتمثيل والحوار

اجتماع للعمال، الأردن

١.٥ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات بشأن الاقتصاد غير المنظم

يعتبر هذا الموجز بمثابة مدخل للموجزات التالية بشأن نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل والتعاونيات، وبالتالي يختلف بناؤه عن الموجزات التقنية الأخرى. وهو يبرز الدور الرئيسي الذي يؤديه الحوار الاجتماعي في الحكم الديمقراطي وصياغة السياسات الفعالة لدعم عملية الانتقال إلى السمة المنظمة وتنفيذها.

التحديات الرئيسية

- ضعف التنظيم والتمثيل
- أهمية الحوار الاجتماعي
- منظمات مستقلة قائمة على العضوية
- نقابات العمال
- منظمات أصحاب العمل
- التعاونيات
- دور الحكومات في الحوار الاجتماعي

■ **ضعف التنظيم والتمثيل.** ما زال تنظيم وتمثيل الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم يشكل تحدياً رئيسياً. ويعاني العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم، في الوقت الحاضر، إما من الاستبعاد أو من التمثيل الناقص في منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حد سواء، ويعود ذلك، في بعض الحالات، إلى كونهم لا ينظر إليهم على أنهم من أصحاب العمل أو من المستخدَمين. وتتسم الفئات المستضعفة مثل الشباب والنساء الفقيرات والمعوقين بأدنى مستويات التنظيم. وتمثل القيود القانونية إحدى التحديات الكثيرة: قد لا يسمح أحياناً لمنظمات الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم الديمقراطية المستقلة القائمة على العضوية حتى بالعمل في ظل التشريعات المحلية أو الوطنية. ويفاقم هذه الثغرة التمثيلية الخطيرة انعدام أنواع الحماية القانونية والاجتماعية الأخرى، التي تزداد حدة بدورها بفعل أشكال التمييز المتعددة القائمة على أساس الجنس والانتماء الإثني ووضع المهاجر وغيرها من العوامل. وكما يوضح قرار مؤتمر العمل الدولي بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم لعام ٢٠٠٢:

«بدون التنظيم والتمثيل، لا يمكن للأشخاص العاملين في الاقتصاد غير المنظم عموماً الوصول إلى مجموعة من الحقوق الأخرى في العمل. فلا يستطيعون متابعة مصالحهم في العمل من خلال المفاوضة الجماعية أو ممارسة الضغط على صانعي السياسات بشأن قضايا مثل إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية وحقوق الملكية والنظام الضريبي والضمان الاجتماعي.»

وكما نوقش في الموجزات السابقة، يشير الاقتصاد غير المنظم إلى مجموعة واسعة من الأنشطة والعلاقات المتباينة التي تؤدي إلى بروز طائفة واسعة من المشاكل. وترتبط أنشطة الاقتصاد غير المنظم عموماً بحالات العجز في الإدارة السديدة. فالقوانين والمؤسسات التي وضعت لجميع السكان لا تصل، لسبب أو لآخر، إلى الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم. وتقتضي مسألة معالجة هذه الأوضاع وحل المشاكل استخدام الإجراءات الحكومية استخداماً محكماً وفعالاً. وستكون ثمة حالات أخرى تفضل فيها أشكال مختلفة من التعاون والمساعدة الذاتية وتزداد فعالية. وتستفيد جميع الاستراتيجيات من تنظيم الجهات الفاعلة المعنية – سواء كانت هذه الجهات من العمال أو العاملين لحسابهم الخاص أو أصحاب المشاريع بالغة الصغر. وتشير التجربة في الواقع إلى أن التنظيم لا غنى عنه للدفاع عن المصالح والنهوض بها، وكثيراً ما يمثل الخطوة الأولى في حل المشاكل.

■ **أهمية الحوار الاجتماعي.** لا مجال للحوار الاجتماعي، الذي يشكل أحد الآليات الرئيسية للإدارة السديدة وصنع القرار الديمقراطي، في غياب منظمات عمال وأصحاب عمل قوية تتمتع بقدرات تقنية وفرص للوصول إلى المعلومات ذات الصلة. ويتطلب الحوار الاجتماعي الإرادة السياسية والالتزام واحترام الحقين الأساسيين المتمثلين في الحرية النقابية والمفاوضة

ما هو الحوار الاجتماعي؟

يؤدي الحوار الاجتماعي دوراً رئيسياً في تحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في تعزيز فرص المرأة والرجل في الحصول على عمل لائق ومنتج في ظل ظروف توفر لهما الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية.

وتُعرّف منظمة العمل الدولية الحوار الاجتماعي بأنه يشمل جميع أشكال المفاوضة أو التشاور أو ببساطة تبادل المعلومات فيما بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال بشأن مسائل ذات مصلحة مشتركة متعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية. وقد يتخذ هذا الحوار شكل عملية ثلاثية مع الحكومة كطرف رسمي في الحوار أو قد يتألف من علاقات ثنائية بين العمال والإدارة (أو نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل)، بمشاركة أو بدون مشاركة حكومية غير مباشرة. ويمكن أن يكون التشاور غير منظم أو مؤسسي، وغالباً ما يكون خليطاً من كليهما. ويمكن أن يجري الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني أو الإقليمي أو على مستوى المنشأة. ويمكن أن يكون حواراً بين المهن أو حواراً قطاعياً أو أن يجمع بين الصفتين. ويتمثل الهدف الرئيسي للحوار الاجتماعي في تشجيع بناء توافق في الآراء والمشاركة الديمقراطية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في عالم العمل. وتنطوي هياكل الحوار الاجتماعي وعملياته الناجحة على إمكانيات كفيلة بحل مسائل اقتصادية واجتماعية مهمة وتشجيع الإدارة السديدة وإرساء السلم والاستقرار الاجتماعيين والصناعيين ودعم التقدم الاقتصادي.

المصدر: موقع الحوار الاجتماعي التابع لمنظمة العمل الدولية http://www.ilo.org/public/english/dialogue/

● يتطلب الحوار الاجتماعي الإرادة السياسية والالتزام واحترام الحقين الأساسيين المتمثلين في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية

الجماعية. ويقتضي كل مجال من مجالات صنع السياسات بشأن الاقتصاد غير المنظم، أكانت سياسات المهارات أو سياسات الضمان الاجتماعي، أن تكون الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم قادرة على التنظيم والتعبير عن احتياجاتها وأن تتاح لها فرصة تقرير مستقبلها وتتوصل في الوقت نفسه إلى توافق في الآراء يفي بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتوفر الموجزات التقنية التالية (انظر الموجزات المتعلقة بنقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل والتعاونيات) أمثلة عن المجموعة الواسعة من المبادرات الجديدة من جانب الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم لتنظيم نفسها وتحقيق القدرة التمثيلية. ويمكن النظر إلى إجراءات تعزيز المنظمات والقدرة التفاوضية على أنها غاية في حد ذاتها ووسيلة رئيسية، في الوقت نفسه، لتحقيق العمل اللائق لأولئك الذين يعملون حالياً في الاقتصاد غير المنظم. والتمثيل وما يرافقه من تنظيم مسائل ضرورية بالنسبة للعديد من المؤسسات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في الإدارة المرتبطة بأنشطة الاقتصاد غير المنظم. ويمكن لمنظمات قوية وآمنة أن تمثل الأطراف المتفاوضة التي يمكنها أن تضع، بالتعاون مع الحكومة، السياسات اللازمة لمعالجة مواطن العجز في العمل اللائق وإحداث تحول إلى التيار الرئيسي.

ويرد فيما يلي ملخص للمبادرات، إلى جانب النص الكامل المتوفر في الموجزات التقنية المشار إليها أعلاه.

■ **منظمات مستقلة قائمة على العضوية.** شهدت منظمات الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم المستقلة والقائمة على العضوية نمواً كبيراً على مدى العقدين الماضيين بانضمام النساء العاملات في كثير من الأحيان، بمن فيهن أولئك اللائي يعشن أوجه حرمان متعددة مثل تلك التي تقوم على العرق أو وضع المهاجر. وأنشئت منظمات للعاملين في المنازل والعمال المنزليين وباعة الشوارع والباعة في الأسواق وشرائح أخرى من الفقراء الحضريين، من قبيل العاملين في جمع النفايات، وتلقت الدعم المالي من برامج المساعدة الإنمائية والحركة النسائية. وتسعى هذه المنظمات إلى تحقيق تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التخطيط الحضري والتنمية، مع تشديد قوي على المساواة بين الجنسين والتمكين. وقد أنشأت هذه المنظمات هياكل على المستويين الإقليمي والدولي، ذات أهمية متزايدة في اقتصاد عالمي. واختار البعض منها، بحسب أهدافه واحتياجاته، تسجيل نفسه كنقابات عمالية أو تعاونيات، بينما بقي البعض الآخر عبارة عن جمعيات أو شبكات مفككة. وفي بعض الحالات، نجحت في جعل وضعها محل اهتمام دولي وأقامت شراكات للضغط من أجل اعتماد صكوك دولية لدعم تقدمها لتحقيق العمل اللائق. وقد شكل اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧) والتوصية المصاحبة لها (رقم ١٨٤) حدثاً بارزاً في إظهار بعض هؤلاء العمال وتوفير الحماية القانونية لهم، بينما تبعث الصكوك الدولية بشأن العمل المنزلي المعتمدة حديثاً، والمتمثلة في اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) والتوصية المصاحبة لها (رقم ٢٠١)، على الأمل بأن يتم إدراج شريحة كبيرة أخرى من العاملين في الاقتصاد غير المنظم تدريجياً في السمة المنظمة. (انظر الموجز المتعلق بالعمل المنزلي والموجز المتعلق بالعمل في المنزل).

■ **نقابات العمال**. لطالما سعت نقابات العمال على مر التاريخ إلى حماية المهمشين. وقد أدت الضغوط الجديدة التي تفرضها العولمة وسياسات التحرير والاستعانة بمصادر خارجية، التي أضعفت فرص الحصول على عمل وتأمين الدخل في الاقتصاد المنظم في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إلى تجديد ولاية التنظيم والتمثيل هذه. ودأبت نقابات العمال على التصدي لهذه التحديات الجديدة للوصول إلى العمال الذين اضطروا إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم. بيد أن ثمة عقبات كبيرة أمام تحقيق هذا الهدف. فغالباً ما يؤدى العمل في وحدات صغيرة ومتفرقة. وكثيراً ما يتعين تجاوز عقبات قانونية كبيرة لتحقيق الأهداف المنشودة. وبالإضافة إلى العمل المنجز على أساس غير منظم، يؤدى قدر متزايد من العمل في علاقات ضمن إطار قانوني ولكن حيث لا يتمتع العمال بالحماية الكافية. وتواجه نقابات العمال تحديات تطرحها أنماط عمالة تعتمد اعتماداً متزايداً على الاستعانة بمصادر خارجية والتعاقد من الباطن واستخدام يد عاملة عرضية أو غير مستقرة في كافة مراحل سلاسل التوريد العالمية. وتعتبر المساواة في المعاملة وعدم التمييز ضد العمال الذين توفرهم الوكالات وغيرهم من العمال الذين يؤدون العمل لفترات قصيرة، إحدى المجالات التي تعكف عليها نقابات العمال. وتقوم بحملات ضد أشكال العمل الهشة التي تؤثر تأثيراً مفرطاً على النساء، بالإضافة إلى إبراز ضعف العمال المهاجرين، في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد استهلت إحدى المناقشات الهامة للسياسات العامة بشأن علاقات الاستخدام في منظمة العمل الدولية. (انظر الموجز المتعلق بعلاقة الاستخدام). كما وضعت نقابات العمال، في الوقت ذاته، طائفة واسعة من المبادرات لتنظيم العمال الذين يعملون بشكل غير نظامي، إما من خلال تعيينهم في النقابات القائمة، أو من خلال إنشاء هياكل نقابية جديدة أو عن طريق التعاون مع منظمات أخرى.

● وضعت نقابات العمال طائفة واسعة من المبادرات لتنظيم العمال الذين يعملون بشكل غير نظامي

وشملت الاستراتيجيات الناجحة مزيجاً من توفير الخدمات للعمال في الاقتصاد غير المنظم بالتوازي مع عمليات التنظيم والتوظيف. وثبت لنقابات العمال أن مهاراتها وخبراتها، في المجالات التقنية مثل الصحة والسلامة المهنيتين، شكلت مداخل منيعة لإشراك العمال غير المنظمين. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت استراتيجيات ابتكارية لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي الأساسي ليشمل فئات من العمال في الاقتصاد غير المنظم. وساهمت بشرعيتها ونفوذها في المفاوضات مع السلطات الوطنية والمحلية، ولا سيما مع الحكومة البلدية والمحلية.

■ **منظمات أصحاب العمل**. تغطي منظمات أصحاب العمل أساساً في إطار دورها التمثيلي منشآت الاقتصاد المنظمالكبيرة. ولا تمثل معظم منظمات أصحاب العمل عموماً أصحاب الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم، لأسباب ليس أقلها أنّ منظمات أصحاب العمل تقدم خدمات قائمة على الرسوم. غير أن منظمات أصحاب العمل سلمت بأنها يمكن أن تضطلع بدور مهم في نشاط التوعية ووضع السياسات التي يمكن أن تضمن فرصاً متكافئة لعمل المنشآت. وعلى سبيل المثال، يمكن لبيئة مؤاتية للقطاع الخاص، بما في ذلك إجراءات تسجيل مبسطة ولوائح مناسبة، أن تشجع الشركات على الدخول في الاقتصاد المنظم والبقاء فيه، وتضمن في الوقت نفسه توزيعاً أكثر إنصافاً لمسؤوليات الضرائب والضمان الاجتماعي. وأقرت منظمات أصحاب العمل بأن نقص الوضوح والتنظيم يشكل حاجزاً كبيراً أمام أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم للوصول إلى أنواع التغييرات في السياسة العامة والدعم التقني التي يحتاجونها. ومن ثم، دعمت أيضاً بناء قدرات المنشآت بالغة الصغر والصغيرة وخدماتها التقنية وعززت الصلات بين الشركات ضمن سلاسل التوريد من أجل تحسين الدخل والقدرات التقنية. كما أدت منظمات أصحاب العمل دوراً قوياً في الحوار الثلاثي، مما أدى إلى نتائج عملية لمساعدة المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر. واتخذت بعض الشركات متعددة الجنسيات أيضاً، على نحو متزايد، ومن خلال اتفاقات إطارية مع نقابات عالمية أو مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات أو من خلال شراكات مع مبادرات التجارة الأخلاقية أو العادلة، تدابير لضمان الشفافية والعمل اللائق في سلاسل التوريد الخاصة بها.

● تسلم منظمات أصحاب العمل، على نحو متزايد، بالدور الذي يمكن أن تضطلع به في نشاط التوعية ووضع السياسات و الدعم التقني وبناء القدرات في الاقتصاد غير المنظم

● تشكل التعاونيات مدخلاً مهماً إلى السمة المنظمة، لأنها بتسجيل نفسها تصبح كيانات قانونية

■ **التعاونيات**. يتمثل أحد أشكال المنظمات الأخرى الفعالة القائمة على العضوية والمدارة ديمقراطياً في التعاونيات. وهي مملوكة ملكية مشتركة وتقوم بأنشطة منتجة لدعم أعضائها. كما أنها أثبتت أنها تشكل خطوة هامة في المضي قدماً نحو الانتقال إلى السمة المنظمة، نظراً لأن أعضاءها قد يشرعون في الضلوع بأنشطة في إطار وحدات غير منظمة يمكن أن تنمو لتصبح كيانات تجارية وتحصل في كثير من الأحيان على تسجيل، إذا كانت قادرة على تجاوز العقبات المختلفة. وبوصفها كيانات قانونية، تصبح جزءاً من الاقتصاد المنظم. ولم تتشكل التعاونيات باعتبارها نظم ادخار وائتمان فحسب، فهذه خاصية من خصائصها التقليدية والتاريخية، بل باعتبارها مبادرات أخرى ترمي إلى تحقيق المزيد من فرص الدخل والإنتاجية ومساعدة الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم على تنظيم أوضاعها والاستفادة من الحماية.

وثمة توافق متزايد في الآراء، من جانب الحكومات وأصحاب العمل ونقابات العمال، على أن التعاونيات تشكل عنصراً أساسياً لأي استراتيجية تنمية نظراً لنهجها الذي يركز على الأعضاء وفرص الحصول على مداخيل مستدامة. وقد استهل البرنامج التعاوني في منظمة العمل الدولية والحلف التعاوني الدولي حملة جديدة معنونة «التعاون من أجل التخلص من براثن الفقر»، تسعى إلى الاعتماد على المبادرات التي تركز على تقديم المساعدة للجهات الفاعلة الصغيرة في الاقتصاد غير المنظم لتشكيل تعاونيات. وبالرغم من أن العولمة طرحت تحديات جديدة، فإنّ الجهات الفاعلة الصغيرة واصلت تشكيل التعاونيات، وبالتالي الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين المداخيل والأمن.

وترد في الموجزات ذات الصلة مناقشات أكثر تفصيلاً بشأن المبادرات المتخذة من أجل تحسين تمثيل الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم. ويجدر التأكيد مرة أخرى على أن هذه المبادرات الرامية إلى بناء منظمات قوية ومستقلة في الاقتصاد غير المنظم، تشكل حجر الأساس الذي ينبغي أن يستند إليه إجراء وضع السياسات بشأن الاقتصاد غير المنظم. ويمكن أن تتم عملية صنع القرار الديمقراطية بشأن اعتماد استراتيجيات ترمي إلى زيادة العمالة المنظمة من خلال المشاركة في الحوار الاجتماعي، لا سيما على الصعيد الوطني. كما تتيح هذه المشاركة مراجعة القانون الوطني والممارسة على حد سواء بغية تهيئة بيئة شاملة ومؤاتية للسماح بإدماج العمل غير المنظم في النظم الرسمية للحماية والدعم.

● تضطلع الحكومات بدور رئيسي في تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الاجتماعي

■ **دور الحكومات في الحوار الاجتماعي**. تضطلع الحكومات بدور رئيسي في تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الاجتماعي. ويمثل إيجاد بيئة قانونية داعمة ترسخ حق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية لجميع العمال وأصحاب العمل، (انظر الموجز المتعلق بمعايير العمل الدولية)، بغض النظر عن مكان عملهم، وتعمل بحرية دون خوف من الانتقام، ركناً أساسياً لهذه البيئة المؤاتية. وإضافة إلى كفالة هذه الحقوق، لا بد للدولة أيضاً من توفير السبل والآليات اللازمة للحوار، بما في ذلك على مستوى السياسة الوطنية. فمن خلال هذه الآليات الديمقراطية يمكن التوصل إلى حلول فعالة ومستدامة لدعم هدف الخروج من السمة غير المنظمة.

الموارد

يقدم هذا الموجز قائمة بالموارد التي تمكن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويتضمن هذا القسم الصكوك الدولية واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي والمنشورات والأدوات التدريبية ذات الصلة.

صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي

http://www.ilo.org/ilolex/english/convdisp1.htm

الاتفاقيات الأساسية

http://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations/lang--en/index.htm

اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)
اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)
اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)
اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)

اتفاقيات الإدارة السديدة

اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)
اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (قم ١٢٩)
اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (قم ١٢٢)
اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)

اتفاقيات أخرى ذات صلة

اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١١)
اتفاقية حق التجمع (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٤)
اتفاقية ممثلي العمال، ١٩٧١ (رقم ١٣٥)
اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١)
اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)
اتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤)

التوصيات

توصية الاتفاقات الجماعية، ١٩٥١ (رقم ٩١)
توصية التوفيق والتحكيم الاختياريين، ١٩٥١ (رقم ٩٢)
توصية التعاون على مستوى المنشأة، ١٩٥٢ (رقم ٩٤)
توصية المشاورات (على المستويين الصناعي والوطني)، ١٩٦٠ (رقم ١١٣)
توصية الاتصالات داخل المنشأة، ١٩٦٧ (رقم ١٢٩)
توصية بحث الشكاوى، ١٩٦٧ (رقم ١٣٠)
توصية ممثلي العمال، ١٩٧١ (رقم ١٤٣)
توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤٩)
توصية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥٩)
توصية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٦٣)

للمزيد من المعلومات، انظر موقع قطاع الحوار الاجتماعي في مكتب العمل الدولي:

http://www.ilo.org/public/english/dialogue/

إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨
http://www.ilo.org/declaration/thedeclaration/textdeclaration/lang--en/index.htm

إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---cabinet/documents/publication/ wcms_099766.pdf

مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢، قرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٠، جنيف
http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/pr-25res.pdf

المنشورات ذات الصلة

Chen, M.A.; R. Jhabvala; F. Lund. 2002. "Supporting Workers in the Informal Economy: A Policy Framework", Working paper on the informal economy, Employment Sector (Geneva, ILO).
http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/2002102/B09_156_engl.pdf

مكتب العمل الدولي، الحرية النقابية، مجموعة مبادئ لجنة الحرية النقابية التابعة لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي، الطبعة الخامسة المنقحة، ٢٠٠٦
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/publication/ wcms_090632.pdf

---٢٠٠٨، التقرير الأول (باء)، الحرية النقابية على أرض الممارسة: الدروس المستخلصة، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف، ٢٠٠٨ (جنيف).
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_091396.pdf

-- 2011. The Global Crisis, Causes, Responses, Challenges. ILO Geneva
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_155824.pdf

الأدوات

ILO 2002 Decent Work and the Informal Economy: CD Rom with 2002 Background papers.
http://www.ilo.org/dyn/infoecon/iebrowse.page?p_lang=en&p_ieresource_id=807

-- 2004. Promoting National Social Dialogue: An ILO Training Manual, ILO Geneva
http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/2004104/B09_318_engl.pdf

-- 2004 Positive Action, Reducing Poverty through Social Dialogue: A Guidebook for Trade Unions and Employer's Organizations, Sub Regional Office for East Asia and Bangkok, ILO Bangkok
http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/2005105/B09_62_engl.pdf

-- 2010 Global Job Crisis Observatory, Social Dialogue in Times of Crisis
http://www.ilo.org/pls/apex/f?p=109:31:12420495957247 43::NO:31:P31_SUBJECT_ID:26720

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣.استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ **الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم**

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة